بالتزامن مع الأداء القوي لقطاع الأسهم الخاصة

«بين آند كومباني»: الأوراق المالية القابلة للتداول ذات السيولة العالية تسجل مستوى قياسياً

■ الشركات أمام مرحلة حاسمة تحتم تبنّي نهج أكثر ذكاءً للتميز ضمن بيئة ذات تحديات تعيق جمع الأموال

■ ارتفاع حدة المنافسة على الأصول تستوجب مهارات عالية لرصد الصفقات وخلق القيمة

هيو ماكارثر

أفاد "تقرير الأسهم الخاصة العالمية" الصادر مؤخراً عن "بين آند كومباني"، الشركة الاستشارية العالمية الرائدة لمستثمري الأسهم الخاصة، بأنّ الأسواق العالمية شهدت تقلبات حادة خلال العام 2016، بالتزامن مع الإعلان عن نتائج استفتاء خروج المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي والانتخابات الأمريكية، مشيراً إلى أن قطاع الأسهم الخاصة أظهر مرونة عالية وقدرة استثنائية على مواصلة الأداء القوي ليختتم العام بنتائج إيجابية. وسجلت صفقات الخروج نشاطاً لافتاً خلال العام الفائت، إلاّ أنّ المجاميع الإجمالية انخفضت نتيجة الإغلاق النهائي للصفقات المعلقة خلال الأزمة المالية العالمية.

وأوضح التقرير السنوي الثامن للأسهم الخاصة العالمية بأنّ الأسهم الخاصة حافظت على مكانتها باعتبارها الأصول الاستثمارية المفضلة لدى المستثمرين المؤسسيين، بالتزامن مع توجه مجتمع الاستثمار نحو البحث عن تحقيق إيرادات مجزية. وبالمقابل، ارتفعت وتيرة جمع الأموال مع استمرار الشركاء المحدودين بإعادة هيكلة التوزيعات وتحويلها إلى التزامات رأسمالية جديدة. وأظهرت العائدات أيضاً أداءً قوياً، متفوقة على أداء الأسواق العامة بفارق كبير على المدى القصير والطويل. من ناحية أخرى، تراجع نشاط الاستحواذ العالمي وسط التحديات الناشئة التي تسببت في إعاقة نشاط عقد الصفقات.

وشهدت صفقات الخروج المدعومة بعمليات الاستحواذ خلال العام 2016 انخفاضاً بمعدل 23% في القيمة وبمعدل 19% في العدد مقارنة بالعام 2015، مسجلة انخفاضاً حاداً عن المستويات القياسية المسجلة في العام 2014. وشكلت مبيعات الأصول، البالغة 328 مليار دولار من حيث القيمة المعلنة من 984 صفقة، خطوة قوية للغاية لتساعد بذلك في تعزيز قدرة قطاع الأسهم الخاصة على مواصلة واحدة من أفضل السنوات الأربع على الإطلاق من حيث القيمة. وفي الواقع، لم يكن الانخفاض انعكاساً لتدهور بيئة الخروج، وإنما جاء بالدرجة الأولى نتيجة تراجع عدد الصفقات الجاهزة للخروج، حيث واصل القطاع العمل استناداً إلى محفظة الأصول المستثمرة قبل الأزمة المالية العالمية. وقال هيو ماكارثر، مدير قسم ممارسات الأسهم الخاصة العالمية في "بين آند كومباني": "لم يكن مفاجئاً الانخفاض الذي طال صفقات الخروج على صعيد القيمة والعدد، بالنظر إلى توالي عمليات الخروج الناجمة عن الصفقات خلال العام الفائت. ويمكن القول الآن بأنّ قطاع الأسهم الخاصة نجح، بعد عدة سنوات، من العودة إلى مستوياته الطبيعية من خلال عمليات الخروج ذات الصلة بالصفقات الضخمة، التي عقدت خلال عامي 2006 و2007. وعلى الرغم من إن أداء عامي 2014 و2015 لم يكن قوياً كفاية، إلا أن العام 2016 سجل تقدماً لافتاً على مستوى السيولة."

ونتيجة خروج جميع الصفقات العائدة لمرحلة ما قبل الأزمة المالية العالمية تقريباً، تستعد شركات الاستحواذ لمرحلة جديدة تمهد الطريق للعودة إلى المستويات الطبيعية، مع فترات احتفاظ أطول تصل إلى نحو 5 سنوات، مقارنة بالمتوسط القياسي المسجل والبالغ حوالي 3.5 إلى 4 سنوات. وتتوقع "بين آند كومباني" أن يتواصل هذا الاتجاه على المدى المتوسط، نتيجة ارتفاع أسعار الشراء ومحدودية مصادر السوق، ما يحتم على الشركاء العموميين بذل المزيد من الجهود والتركيز على النشاطات التي تتطلب وقتاً أطول لتحقيق المزيد من القيمة من أصولهم الاستثمارية."

وشهدت استثمارات الاستحواذ خلال العام الماضي تراجعاً ملحوظاً تمثل في نقص عدد الصفقات بنسبة 18 بالمائة وانخفاض القيمة بواقع 14 بالمائة بالمقارنة مع نتائج العام 2015؛ وذلك مرده في المقام الأول إلى الصعوبات المتزايدة التي حالت دون قدرة شركات الأسهم الخاصة على إتمام الصفقات وتحقيق العوائد المرجوة في ظل التقييم العالي القياسي للأصول من جهة وتزايد المنافسة القوية بين مشتري الشركات من جهة أخرى. وفي المقابل، ارتفع مضاعف سعر الشراء في عمليات الاستحواذ إلى معدل 10.9 مرة أكثر من حجم العائدات قبل احتساب الفائدة والضريبة والاهلاك والاستهلاك في الصفقات الأمريكية خلال الربع الثالث من العام 2016. وأدت صعوبة تشغيل رأس المال وتزايد إقبال المستثمرين على الأسهم الخاصة إلى تسجيل مستوى قياسي جديد في الأوراق المالية القابلة للتداول ذات السيولة العالية (dry powder) والتي تبلغ حالياً إجمالي 1.5 تريليون دولار أمريكي في جميع صناديق الأسهم الخاصة على المستوى العالمي، منها 534 مليار دولار عمليات استحواذ مستهدفة.

وعلى صعيد منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، شهدت حركة الأسهم الخاصة خلال العام الماضي نقلة نوعية في ظل استمرار تدفق الصفقات على امتداد العديد من القطاعات الرئيسة.

وعلّق غريغوري غارنيه، شريك في "بين آند كومباني" في الشرق الأوسط، على الأمر، قائلاً: "إذا ما أخذنا على سبيل المثال قطاع التجزئة والسلع الاستهلاكية، شكلت التقييمات خير استدلال على الوضع الطبيعي الجديد للنمو الاقتصادي، في الوقت الذي تتواصل فيه التوقعات بأن تشهد بعض القطاعات المتخصصة نمواً مضاعفاً في الفترة القادمة. وفي قطاعات الرعاية الصحية، أسهمت الجهود الحثيثة نحو الخصخصة في فتح العديد من الآفاق الاستثمارية الواعدة، الأمر الذي يشكل بيئة مواتية للمستثمرين للعمل على تحديد مصادر الصفقات من خلال بذل العناية الواجبة وإدارة الشركات الإستثمارية وفق أعلى المعايير الصارمة المتبعة لخلق القيمة. ويأتي ذلك في وقت لم يعد بإمكانهم انتظار العروض ومن ثم العمل وفقاً لها كما الجهات الأخرى".

ومن جانبه، أوضح ماكارثر أن تحقيق الصفقات يتطلب أسعاراً عالية، حيث أن هامش الخطأ لتوليد فائض من العائدات، أو ما يُعرف بـ "ألفا"، وتقديم عوائد مقبولة للشركاء المحدودين قد تقلص بشكل كبير وسط توقعات بأن تصل فترات الاحتفاظ إلى حوالي 5 سنوات. وفي هذا الإطار، يعكف الشركاء العموميون حالياً على جمع كافة التجارب من الممارسات الجيدة وما ساهم ولم يساهم في خلق القيمة وكيفية نجاح الصناديق الاستثمارية في كسب الأموال للمستثمرين، وذلك من أجل تطوير دليل شامل يتضمّن كافة الإجراءات التفصيلية والخطوات المتتابعة لضمان تحقيق أقصى قيمة من كل استثمار.

وتواصل ضخ رؤوس الأموال في قطاع الأسهم الخاصة خلال العام 2016، لتكون بذلك السنة الرابعة على التوالي التي تشهد نشاطاً قوياً في جمع الأموال. وجاء ذلك في ظل الطلب المتنامي على مدار السنوات العديدة الماضية، بما دفع شركات الأسهم الخاصة عالمياً إلى جمع 589 مليار دولار أمريكي من رأس المال، في تراجع بسيط لا يتعدّى 2 بالمائة بالمقارنة مع العام 2015، مدعومة بالطفرة الكبيرة التي حققها 11 من صناديق الاستحواذ الضخمة التي تجمع ما يزيد على 5 مليارات دولار والتي نجحت خلال العام الماضي من جمع 90 مليار دولار مجتمعة. وفي الوقت الذي يتخوّف فيه الشركاء العموميون من عدم قدرة القطاع على المضي قدماً بالوتيرة نفسها في جمع الأموال، يتوقع "تقرير الأسهم الخاصة العالمية" الصادر عن "بين آند كومباني" أن تستمر التوزيعات في التفوّق على المساهمات وأن يواصل الشركاء المحدودين التزامهم المتين بالاستثمار في الأسهم الخاصة. ومع ذلك، من المتوقع ألا تحافظ بيئات جمع الأموال على مكانتها كبيئة مفضلة للمستثمرين في السنوات القادمة، بما يفرض على الشركاء العموميين بذل المزيد من الجهود والتركيز على العوامل والمقوّمات التي من شأنها تعزيز قدراتهم التنافسية في القطاع.

بهدف الكشف و الاستجابة السريعة للهجمات السيبرانية

«بالاديون» تؤكد على أهمية تحليلات الأمن

راجيش جوبيناث

«بالاديون» (Paladion) الشركة العالمية الرائدة في مجال توفير خدمات إدارة أمن المعلومات، تؤكد إلتزامها بتمكين الشركات من الأدوات المناسبة و المتطورة من أجل مكافحة التهديدات السيبرانية المتقدمة اليوم، و أعلنت الشركة عن قيامها برعاية مؤتمر الأمن السيبراني الذي نظمته (MESCON)، و الذي تم إنعقادة لمدة يومين من 11 حتى 12 أبريل 2017. و لقد إستضاف المؤتمر أكثر من 200 شخص من كبار مسؤولي أمن المعلومات من مختلف قطاعات الأعمال في منطقة الشرق الأوسط.

و قام "راجيش جوبيناث"، رئيس قطاع ما قبل البيع لدي «بالاديون»، بتمثيل الشركة في قاعة تضم كبار مسؤولي أمن المعلومات، و إستعرض بمشاركة الحضور أهم إستراتيجيات الأمن السيبراني القابلة للإستخدام و التي تمكن مسؤولي أمن المعلومات من البدء في تنفيذ برامج أمن سيبرانية خاصة بهم. و لقد ضمت جلسة "راجيش" سبل إستخدام التزامن و التحليلات للكشف و الإستجابة السريعة، و توغل بعمق في العمليات الأمنية الحالية التي يمكن القيام بها من أجل الكشف عن الهجمات ذات البصمة المنخفضة و التي تفتقر في كشفها تقنيات الأمن التقليدية.

وصرح "أميت روي"، نائب الرئيس التنفيذي والمدير الإقليمي لأوروبا والشرق الأوسط لدى «بالاديون»، وقال: "نشعر بالفخر لرعايتنا المؤتمر الذي تنظمة (MESCON)، و نحن سعداء للغاية بالجمع الذي ضم أذكى العقول العاملة في الأمن السيبراني بالمنطقة. و لقد إحتفلت (MESCON) بنجاحها برؤية عمل مسؤولي أمن المعلومات في المنطقة. إنه لفخر لنا أن نكون جزءاً من حفل التكريم هذا".

وأضاف "روي": "تلقت حلول و خدمة الكشف والاستجابة المدارة (MDR) من بالاديون إستجابة ساحقة أثناء إستعراضها من خلال منصة الشركة في المؤتمر. و خدمات الأمن المدارة لدينا تقوم بإستخدام تحليلات الأمن و منصة التزامن و تتكامل مع "مركز عمليات الأمن" (SOC) المتطور من بالاديون من أجل تحسين مستويات الكشف و الإستجابة للتهديدات و هو خلافاً لما يقدمة مزودي خدمات الأمن المدارة الآخرين".

تقرير: سياسات ترامب تسجل انعطافات .. والدولار يتراجع

حسين السيد

أوضح حسين السيد، كبير استراتيجي الأسواق في FXTM خلال تقريره الاقتصادي الأخير أن الدولار وعوائد سندات الخزانة الأميركية واصلا تراجعهما مطلع يوم الخميس بعد تصريحات دونالد ترامب إلى صحيفة الوول ستريت جورنال التي قال فيها بأنّ الدولار بات أقوى من اللزوم. ووفقاً للرئيس الأميركي، فإنه هو شخصياً من يُلام على ذلك لأن الناس يثقون به. وربما لا يتفق الجميع معه حيث أن شعبيته تبلغ حالياً 40%. والأهم من ذلك هو أنه قال: «أنا أحبّذ سياسة معدلات الفائدة المنخفضة»، كما أنّ وزارة الخزانة الأميركية لن تسمّي الصين دولة متلاعبة بعملتها.

وكان دونالد ترامب قد سجّل عدداً من الانعطافات في سياساته بعد انتخابه، لكن انعطافة البارحة تعتبر هامّاً أساسياً يشغل بال المتداولين بالعملات. فخلال حملته الانتخابية، اتهم ترامب رئيسة الاحتياطي الفدرالي جانيت يلين بأنها مسيّسة وبأنها تفعل ما يريده أوباما منها بإبقاء الفائدة عند الصفر. بل حتى أنّه ذهب إلى القول بأنّ ارتفاع أسعار الأسهم يشير إلى وجود «سوق مزيفة»، حيث أن تكلفة التمويل تعتبر مجانية عملياً. أمّا الآن فقد بات يفضّل سياسة الفائدة المنخفضة وقد يعيد تعيين يلين لدورة جديدة في منصبها ولمدّة أربع سنوات. وربما يزيد من عدد أعضاء الفدرالي المصوّتين من الحمائم المنادين بسياسات متساهلة. لكن الأسواق لا تزال تعتقد بأن الفدرالي سيواصل عملية التشديد في الوقت الحاضر، حيث أنّ التوقعات برفع الفائدة في يونيو/ حزيران بواقع 25 نقطة أساس لا تزال ثابتة فوق 60% بحسب (CME's FedWatch) الذي يقيس توقعات الأسواق لاحتمالات رفع الفائدة. وعلى الأغلب أن يسهم ذلك في الحد من الخسائر الحادة في الدولار الأميركي، ولكن بالإجمال هناك احتمال كبير بأن يكون الدولار قد وصل أصلاً إلى ذروته هذا العام. وبالتالي فإن التراجع عن اتهام الصين بالتلاعب بعملتها هو بمثابة تراجع عن الإبقاء بوعد آخر كان قد أطلقه ترامب. وينظر إلى هذا التحوّل بوصفه تطوراً إيجابياً بالنسبة للأسواق بما أنّ ذلك يخفّف من احتمال لجوء الصين إلى التخلص من مقتنياتها من سندات الخزانة الأميركية، كما أنّه يقلل من تصاعد التوترات بين أكبر اقتصادين في العالم.

وفي أخبار العملات الأخرى، كان الدولار الاسترالي العملة الأفضل أداءً اليوم حيث ارتفع 0.9% مقابل الدولار الأميركي بعد أن أضاف الاقتصاد 60.900 وظيفة في مارس/ آذار من 2.800 في الشهر الذي سبقه. وقد جاء الرقم معادلاً لثلاثة أضعاف ما توقعته الأسواق (20.000 وظيفة). والأهم من ذلك، هو إضافة 74.500 وظيفة بدوام كامل، في حين استمر التراجع في الوظائف المؤقتة بدوام جزئي. وهذا يشير إلى أن معدلات الفائدة في استراليا ليس لها اتجاه إلى الصعود نحو الأعلى. يقترب الذهب من الرقم الأساسي 1.300$ للأونصة، وقد استفاد هذا المعدن النفيس من ثلاثة عوامل أساسية في الوقت الحاضر، الا وهي ضعف الدولار، واستمرار التوترات الجيوسياسية، وكسر نقاط مقاومة أساسية على جداول التحليل الفني. وأنا أعتقد بأن المستثمرين لا يريدون التخلص من مقتنياتهم من الأسهم بقوّة مع دخولنا موسم إعلان النتائج، عوضاً عن ذلك، فإنهم يحتفظون بأسهمهم ويضيفون بعض الملاذات الآمنة على الهامش، وهذا الأمر سيظل عنصراً داعماً للذهب على الأغلب.

المالية السعودية: حجم الإصدار الدولي الأول للصكوك تجاوز 33 مليار دولار

ذكرت وزارة المالية السعودية انها تلقت طلباً قوياً من المستثمرين على اصدارها الدولي الاول تحت برنامج الصكوك ليتجاوز المجموع الكلي لطلبات الاكتتاب الـ33 مليار دولار امريكي (123,75 مليار ريال سعودي).

ونقلت وكالة الانباء السعودية عن الوزارة قولها في بيان ان زيادة طلبات الاكتتاب تبرهن على قوة ومتانة الاقتصاد السعودي وتعكس الدور الذي يلعبه مكتب ادارة الدين العام بوزارة المالية في تحقيق رؤية المملكة 2030. واوضحت انه تم تحديد حجم الاصدار بمبلغ اجمالي قدره تسعة مليارات دولار امريكي (75,33 مليار ريال سعودي) مقسما على شريحتين من الصكوك.

واشارت الوزارة الى ان قيمة الشريحة الاولى تبلغ 4,5 مليار دولار امريكي (16,875 مليار ريال سعودي) لصكوك تستحق في عام 2022 فيما تبلغ قيمة الشريحة الاخرى 4,5 مليار دولار امريكي (16,875 مليار ريال سعودي) لصكوك تستحق في عام 2027.

وكانت وزارة المالية السعودية انشات في الربع الاخير من عام 2015 مكتب ادارة الدين العام لتامين احتياجات المملكة من التمويل بافضل التكاليف الممكنة على المدى القصير والمتوسط والبعيد وتحقيق استدامة وصول المملكة الى مختلف الاسواق العالمية وبتسعير عادل. يذكر ان المملكة اصدرت باكورة سنداتها الدولارية التقليدية في شهر اكتوبر الماضي وجمعت 17,5 مليار دولار من خلال الاصدار الذي صنف الاكبر في الاسواق الناشئة.

خبراء «الماسة كابيتال» يستعرضون نموذج أعمال الأسهم الخاصة لطلاب «لندن الإمبراطورية»

استضافت الماسة كابيتال ليمتد (AMCL)، الشركة الاستشارية لإدارة الأصول البديلة التي تركز أعمالها داخل الإمارات العربية المتحدة، ورشة عمل تفاعلية لطلاب شعبة المالية في كلية لندن الإمبراطورية (MSC) خلال زيارتهم الأخيرة إلى دبي. وبدوره ناقش سايكات كومار كبير المسؤولين التنفيذيين لدى الماسة كابيتال ليمتد، العديد من الموضوعات المتعلقة بطبيعة صناعة الأسهم الخاصة في سوق منطقة الشرق الأوسط، كما تطرق إلى الفروق الدقيقة في تداول الأسهم الخاصة وشرح كيف تطورت شركة الماسة لتصبح في مقدمة الفائزين دائماً بفضل نهجها الفريد وسط المشهد المالي المتغير في المنطقة.

سلّط سايكات كومار الضوء على خبرات شركة الماسة وهيكلها التشغيلي الذي يضعها دائماً في الصدارة، كما قدم الرؤى وتحليل البيانات التي أظهرت وفسرت نجاح مشروعات الشركة في مجال الأسهم الخاصة. ساهمت خصائص شركة الماسة كابيتال الفريدة وخططها وأسلوبها في اختراق السوق في دول مجلس التعاون الخليجي ونطاق منطقة الشرق الأوسط الأوسع، في ظهور المزيد من الفرص المواتية لتلك الشركة الاستثمارية الصغيرة للتطور والازدهار في المنطقة بالرغم من العقبات الاقتصادية خلال السنوات الأخيرة. منذ عام 2010 تبوأت شركة الماسة مكانتها كواحدة من أكبر صانعي الصفقات النشطين في مجال الأسهم الخاصة في السنوات القليلة الماضية.

الماسة كابيتال

وخلال ورشة العمل أوضح وشرح سايكات كومار طبيعة عمل الماسة كابيتال قائلاً: "نحن نستحوذ على شركات تتميز بكفاءة تشغيلية عالية وتدر أرباحاً ولديها القدرة على نمو أعمالها. وبمجرد أن يتم الاستحواذ عليها، تركز الإدارة على تقليل الفجوات الموجودة وزيادة صافي الدخل. وأضاف: "نمتلك بعض المعايير التي نتبعها بدقة من أجل الحصول والسعي وراء الفرص للنمو مع الشركات المستثمرة. وبمجرد الانتهاء من تنفيذ متطلباتنا السابقة والمحددة سلفاً، تبدأ الماسة كابيتال ليمتد بتسليم عائد الاستثمار من اليوم الأول، وهو ما لا تقدمه الشركات الأخرى.

وأضاف كومار: "نحن نهدف إلى تحقيق عائد داخلي بنسبة 25% وأكثر. ومن خلال هذا التدفق التشغيلي، أصبحت الماسة كابيتال واحدة من أكثر الشركات نشاطاً في مجال الأسهم الخاصة بسبب نموذجنا البديل لإدارة الصناديق وتركيزنا على الشركات الصغيرة التي تتمتع بإمكانات قوية للنمو".

أبرز سايكات كومار بعد ذلك مشروعات الشركة الناجحة في مجالات الرعاية الصحية والتعليم والأغذية والمشروبات والخدمات اللوجستية والخدمات العقارية، فضلاً عن شرح الصورة العامة للأسهم الخاصة في المنطقة. ساعدت ورشة العمل التفاعلية والغنية بالمعلومات الطلاب على تكوين فهم أفضل للتحديات وكيفية التداول واعتماد الاستراتيجيات لتحقيق النجاح في مجال الأسهم الخاصة. كما اختتموا البرنامج التعليمي باستكشاف المزيد من التعقيدات والإجراءات المتعلقة بإدارة صناديق الأسهم الخاصة في منطقة الشرق الأوسط.